مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

التمثّلات الاجتماعية للعنف الرقمي ضد المرأة:

دراسة سوسيولوجية في شمال المغرب

عبد السلام العثماني
باحث مغربي

عبد ربه البخش
باحث مغربي

2024

- **بحث محكم**
- **قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**
- 2024-12-16

جميع الحقوق محفوظة © 2024

التمثّلات الاجتماعية للعنف الرقمي ضد المرأة:
دراسة سوسيولوجية في شمال المغرب

الملخص:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تشخيص العلاقة السببية بين التمثلات الاجتماعية وانتشار العنف الرقمي ضد المرأة في المجتمع المغربي. كما تركز على المحدد السوسيو-ثقافي في تنامي هذا النمط من العنف المستحدث وتبريره، وهو عنف ظهر نتيجة التطورات العلمية-التكنولوجية، خاصة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات. لذلك، كشفت نتائج دراستنا عن أن المرأة ذات المستوى التعلمي الضعيف والمتوسط تعاني من العنف الرقمي بدرجة أكثر مقارنـة بالمرأة ذات المستوى التعليمي العالي، كما أظهرت الدراسة أن هناك تغيراً في تمثلات الرجل تجاه المرأة فيما يتعلق بحقها وحريتها في تواجدها بالفضاء الرقمي.

مقدمة

تسعى هذه الدراسة، بقدر الإمكان، إلى تشخيص العلاقة السببية بين التمثلات الاجتماعية وانتشار العنف الرقمي ضد المرأة؛ إذ أصبح هذا الأخير من الظواهر الاجتماعية الأكثر انتشارا وشـدًّا للانتبـاه بالنظـر إلى المـساحة الـشاسعة التـي يحتلها على امتداد الفضاء الرقمي والاضرار التي يخلفها، وهو في تزايـد مـستمر، بـل أضـحى يمس بشكل خاص فئة النساء. وبذلك، ظل يشكل حجر عثرة أمام تمكين المرأة وتعزيز فرص مساواتها، فضلاً عـن أنـها متجـذرة في ثقافة أغلب المجتمعات الإنسانية، التي تشكل طبيعة «الهويـة الجندريـة»، حيـث تـشهد إدراكًا مجتمعيًا واسعًا باعتبارها مشكلة متصاعدة تهدد أمن واستقرار المجتمع. ولا شك أن العنف الرقمي في بلادنا، كما هو في المجتمعات العربية قاطبة، بقي محافظًا في المخيال الجماعي في ثقافتنا على نزعته الذكورية، من خلال عملية التنميط الجندري، مما يجعل من العنف الرقمي ضد المرأة على درجة عالية من الأهمية، خصوصًا في ظل التحولات التي تعرفها المجتمعات الراهنة بكونها تشهد تفاعلاً علائقيًا جندريًا في الفضاء «الرقمي».

تُعدُّ ظاهرة "العنف الرقمي ضد المرأة" أبرز إنتاجات الثورة المعلوماتية؛ إذ ظهرت نتيجة التطورات العلمية-التكنولوجية الهائلة التي مست مجالات عدة، وخاصة مجال تقنيات المعلومات والاتصالات. فبالرغم من تلك التطورات، فإن الإنسان ما يزال ينظر إلى المرأة نظرة دونية، ولم يستطع أن يتغلب على منهج العنف في التعامل والتفاعل معها. كما "لم تفلح سيرورة البشر التاريخية والحداثة بمجتمعاتها المدنية في فسخ بنية الرموز والأساطير"[1]، التي كانت، وما تزال، هي الأداة، وهي الأساس، وهي الركيزة التي قامت عليها معظم الثقافات، إضافة إلى كونها تُعدُّ المحرك والأساس في بناء تمثلات الناس الاجتماعية.

لقد بينت الكثير من البحوث السوسيولوجية والأنثروبولوجية كيف أن التمثلات الاجتماعية ترتبط بالثقافة الذكورية[2] التي تعمل وفق آليات رمزية على تكريس ثقافة العنف في التمثّلات الجماعية، وتتناقلها الأجيال عبر مختلف مؤسسات التنشئة، ويستطبنها الرجال وحتى النساء. ويعـود هذا النمط من العنف الى عـاملين رئيسين، الأول: الموروث الثقافي الذي يدعم تبعية المرأة للرجل ويجعلها كيانًا تقتصر مهامه على الإنجاب

1 - تركي علي ربيعو، **العنف والمقدس والجنس في الميثولوجيا الإسلامية**، ط 2، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1995)، ص 24

2 - انظر في هذا الصدد:

- Emile Durkheim, *The Division of Labor in Society*, translated by W.D. Halls (New York: Free Press, 1984).

- Sarah Gamble, *The Routledge Companion to Feminism and Post Feminism* (London; New York: Routledge, 2001).

- Cloude Levi-Strauss, *The Elementary Structures of Kindship* (London: Eyre and Spottiswoode, 1969).

- Pierre Bourdieu, *Masculine Domination*, translated by Richard Nice (Stanford, CA: Stanford University Press, 2001).

- Thomas Laqueur, *Making Sex: Body and Gender*, From the Greeks to Freud (Boston, MA: Harvard University Press, 1990).

- Simone de Beauvoir, *The Second Sex*, translated by Constance Borde and Sheila Malovany- Chevallier (London: Jonathan Cape, 2029).

والعمل المنزلي والمحافظة على شرف العائلة. والثاني: غياب وعي المرأة بذاتها ودورها الذي يقودها إلى دعم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وتتناقله عبر الأجيال بالأساليب والطرائق الخاطئة. لذا، فإن التنشئة الاجتماعية للمرأة تعمل على ترويضها إلى الحد الذي تدافع عن تهميشها وتتنازل عن حقوقها.

في هذا الإطار، تسلط هذه الدراسة الضوء على أحد أهم أنواع العنف انتشاراً في الوقت الراهن وأحدثه، وهو «**العنف الرقمي ضد المرأة**»؛ وذلك عبر قراءة سوسيولوجية للظاهرة تتخذ المجتمع المغربي مثالا تطبيقياً لها، وتتناول تحديدًا، التمثلات السوسيو-ثقافية بوصفها محدداً في تنامي هذا الشكل من العنف ضد المرأة (النساء، الفتيات) من خلال تنشئة ذكورية تهدف إلى ترسيخ ثقافة تطويع المرأة جسديًا وتعنيفها، وهو ما بينته «جوديث بتلر» عندما أكدت أن الجسد هو محور وجودنا وصناعتنا وأدائنا في العالم، وهو ما نُلصقُ عليه تمثلاتنا، وهو من يتعرض إلى العنف بشتى أنواعه[3]؛ وذلك في محاولة لكشف أهم التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع المغربي إن وُجِدَت، وانعكاساتها على وضعية المرأة.

أولا- المقاربة المنهجية والمفاهيمية للدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن مساهمة التمثلات الاجتماعية في نشر العنف الرقمي ضد المرأة، ثم رصد مدى قبول مجتمع الدراسة فكرة تقاسم الفضاء الرقمي بين الرجل والمرأة؛ أي قبول تواجد المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي. ويمكن التساؤل أيضًا: هل التمثلات الاجتماعية ثابتة أم متغيرة من حرية المرأة وحقها في التواجد داخل الفضاء الرقمي؟ ثم هل هذه التمثلات أو المواقف تتغير تبعا لمتغيرات الدراسة (الجنس، السن، المستوى الدراسي...)؟ وأخيرًا ما مدى وعي الأفراد بمعاقبة القانون لمرتكبي العنف الرقمي ضد المرأة؟

1- إشكالية الدراسة وفروضه

تَعْرِفُ ظاهرة "العنف الرقمي ضد المرأة» بالمغرب مفارقة بينة؛ فمن جهة تعمل التشريعات المغربية على منع هذا الشكل من العنف على غرار باقي أشكال العنف الممارس ضد المرأة. كما تعمل الجمعيات النسائية على التصدي لهذه الظاهرة من خلال التعريف بها والتحسيس بآثارها السلبية على المرأة والمجتمع، وكذا الترافع ضد من يرتكبها. لكن في الوقت نفسه، يلاحظ المتتبعون والمختصون أن الظاهرة في تنام وانتشار لم يسبق لهما مثيل، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تحديد العنف الرقمي ضد المرأة؟ ما درجة وعي الأفراد بالعنف الرقمي عامة وضد المرأة خاصة؟ كيف ينظر الأفراد إلى تواجد المرأة في الفضاء الرقمي؟ ثم كيف تساهم التمثلات الاجتماعية في تنامي ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة؟ ماهي أهم المحددات السوسيو-

3 - Judith Butler, *Défaire le genre*, traduit par Maxime Cervuelle, paris, Ed. Amsterdam, « Le corps implique mortalité, Vulnérabilité et puissance d'agir: la peau et la chair nous exposent autant au regard de l'autre qu'au contact et à la violence », 2016, P. 34

ثقافية للعنف الرقمي ضد المرأة؟ وهل يمكن فهم العنف الرقمي ضد المرأة كاستمرار لترسب الثقافة الذكورية في الوعي الجمعي؟ ومن يتحمل المسؤولية في ممارسة هذا النوع الجديد من العنف وتناميه؟

بالنظر إلى هدف الدراسة المتمثل في كشف دور التمثلات الاجتماعية في تنامي ظاهرة «العنف الرقمي ضد المرأة» من جهة، ثم ارتباطًا بإشكالية الدراسة من جهة أخرى، ارتأينا القيام بدراسة ميدانية-كمية في شمال المغرب. وتبعا لذلك، فقد ركزنا على استقراء ثلاث فرضيات رئيسة، هي كالآتي:

تتمثّل فرضية البحث الأولى في كون مستوى التعليم/الوعي لدى الأفراد قد يؤثر في ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة. حيث إنه كلما تدنّى المستوى التعليمي للأفراد، ارتفعت نسبة العنف الرقمي ضدها. وفي مقابل ذلك، كلما كان المستوى التعليمي للأفراد عالياً، انخفضت نسبة العنف الرقمي الموجه تجاه المرأة.

أما الفرضية الثانية، فتتمثل في كون تَجذر الثقافة الذكورية في المخيال الاجتماعي يلعب دورًا مهما في ممارسة العنف الرقمي ضد المرأة وانتشاره.

والفرضية الثالثة، هي أن غياب وعي الأفراد بمعاقبة القانون على الجريمة الالكترونية يُعدُّ عاملاً مساهمًا في تنامي ظاهرة العنف الرقمي تجاه المرأة.

2- منهجية الدراسة

أنجزت هذه الدراسة في شمال المغرب خلال سنة 2022، واعتمدت المقاربة الكمية خيارًا منهجيًا، أملته غاية الدراسة المتمثلة في فهم العلاقة بين ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة والتمثلات الاجتماعية، مع التركيز على تفسيرها. وينسجم انحيازنا القصدي في دراسة الظاهرة مع اختيارنا من جهة أولى تقنية الاستبيان التي تتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة-المفتوحة المراد الإجابة عنها من طرف المشاركين في الدراسة. فما يميز دليل الاستبيان هو قدرة الباحث على تكميم الظاهرة ميدانيًا. ومن جهة ثانية حتمت علينا مقاربة الظاهرة، بما هي ظاهرة سوسيولوجية، التوسل كذلك بالملاحظة المباشرة بوصفها تقنية مركزية في البحث السوسيولوجي، حيث يكون هدف الباحث فيها «كشف العالم الخفي للظاهرة المدروسة بشكل جلي»[4]، في سعي لفهم تصور المبحوثين للظاهرة ذاتيا، انطلاقًا من محدداتهم السوسيو-ثقافية.

اعتمدنا في هذه الدراسة على أهم ما جمعناه من معطيات استبيان أجريناه مع 100 مشارك ومشاركة في البحث، يتواجدون بشمال المغرب. وقد ركزنا في هذه الاستمارة على عينة تعيش في خمس (5) جماعات تنتمي إلى إقليم تطوان، إضافة إلى عينة أخرى تنتمي إلى ثلاث (3) جماعات ضمن إقليم المضيق- الفنيدق.

4 - Alain Coulon, *L'Ecole de Chicago*, (paris, PUF, 2002), P. 103

3- التناول السوسيولوجي لمفاهيم الدراسة

تُعدُ مرحلة تحديد المفاهيم من المراحل الأساسية في عملية بناء المعرفة العلمية في مجال العلوم الإنسانية، ومنها علم الاجتماع، حيث لا تستقيم المقاربة السوسيولوجية في ظل غياب ضبط مفاهيم الدراسة في مساراتها المعجمية والسوسيولوجية الدقيقة. في هذا السياق، تغدو ضرورة تحديد مفاهيم (العنف الرقمي، العنف الرقمي ضد المرأة، التمثلات الاجتماعية) إحدى الأدوات الأساسية للتأصيل السوسيولوجي للظاهرة.

أ- العنف الرقمي

يُعدّ مفهوم العنف من المفاهيم الأكثر تداولاً في الواقع المعيش في وقتنا الراهن، وبذلك فهو يستوفي خصائص الظاهرة الاجتماعية. وعلى الرغم من أنه كان موضوع بحث لمجموعة من المفكرين والباحثين والمهتمين في مختلف المجالات، فإنهم لم يتفقوا على تعريف موحد، شامل وجامع لمفهوم العنف؛ وذلك لارتباط هذا المفهوم بجوانب عديدة مثل: «العدوان والضرر والإساءة، وجميعها تتفق في حدوث النتيجة المترتبة عليها، وهي ظهور الأذى والضرر، إما جسديا، أو نفسيا، أو الاثنين معًا»[5].

أما العنف الرقمي، فهو نوع من أنواع العنف المسلط ضدّ المرأة عموما. وتعرّف مفوّضية الأمم المتحدة السّامية لحقوق الإنسان العنف ضدّ المرأة بأنه: «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبيّة الجنس ويترتّب عليه، أو يرجّح أن يترتّب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من النّاحية الجنسية أو النفسيّة بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الجرّية، سواء حصل ذلك في الحياة العامة أو الخاصة»[6]. وانطلاقًا من ذلك، فإنّنا نعرّف العنف الرقمي ضدّ المرأة بأنّه: «كل فعل ضار بالغير والذات عبر استعمال مختلف الوسائل الرقمية المُثبتة على الهواتف الذكية والحواسيب وغيرها، مثل مواقع التواصل الاجتماعي، أو مواقع الأخبار، أو منصات نقل المعلومات، أو شبكات الاتصال الهاتفية».

ويشمل العنف الرقمي كل ما يمس بحرية الآخرين وكرامتهم كالسب والشتم والقذف والتنمر والتتبع والترصد والتحرش والتحقير والابتزاز والتهديد، وكذا إرسال مواد إباحية غير توافقية وانتحال الشخصية والاختراق والاستيلاء على المواقع الشخصية ونشر صور وفيديوهات شخصية دون إذن صاحبها، وتركيب الصور والفيديوهات بغرض إلحاق الأذى بالآخرين. هذا، فضلا عن كل ما يعد اعتداء على حياة الناس، سواء كان ماديا أو رمزيا، مقصودا أو غير مقصود، مباشراً أو غير مباشر.

5- طارق عبد الرؤوف عامر وإيهاب عيسى المصري، **العنف ضد المرأة: مفهومه، أسبابه، أشكاله**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط 1، 2014، ص 10

6 - United Nations organization to Combat violence organist women, Accessed on 20 /11/2022, at https://shorturl.at/txUV8

ولعل مفهوم العنف الرقمي قيد التشكل والتطور، فهو يحمل تسميات عديدة ومتنوعة، على الرغم من أنها تصب في المعنى نفسه. ومن التسميات الأكثر استعمالا نجد: «العنف الرقمي، العنف التكنولوجي، العنف بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التنمر الرقمي، العنف الالكتروني، المضايقات على الانترنت، التحرش السيبيراني، العنف على الخط، التخويف السيبيراني، العنف على الانترنت، العنف السيبيراني....».[7]

إن العنف الرقمي شكل جديد من أشكال العنف، يمكن أن يكون مؤذيا بنفس قدر العنف الجسدي والنفسي، وفي بعض الأحيان يكون أكثر من ذلك؛ فهو عنف يقوم على إلحاق الضرر بالغير جسديًّا، أو نفسيا، أو اقتصاديا، أو اجتماعيا، أو جنسيا، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتزداد حدة هذا العنف حينما يكون ضد النساء والفتيات تبعا لوضعيتهن داخل المجتمع.

ومما ينبغي التأكيد عليه هو أن العنف الرقمي ينشط كثيرا في مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، واتساب، انستغرام، يوتيوب، تويتر، تيك توك...) بوصفها مواقع مفتوحة في وجه الجميع، تتطلب فقط الربط بشبكة الإنترنت وتوفر جهاز إلكتروني كالحاسوب أو الهاتف الذكي أو اللوحات الالكترونية. وتلك المواقع تسمح للأفراد بإنشاء حسابات خاصة بها، في إطار نظام اجتماعي افتراضي مع الآخرين. إنها مواقع تُمَكّن كل فرد من عرض ومشاركة لحظات أساسية من حياته وأنشطته اليومية، كنشر الصور، ومقاطع الفيديو، إضافة إلى التعبير عن الرأي والحكم على منشورات الآخرين بالإعجاب، أو الحب، أو الغضب، أو الرفض، أو الامتنان...الخ. لقد أضحت هذه المواقع جزءاً لا يتجزأ من حياة الفرد، بل يمكن القول إنها صارت أحد المقومات الأساسية في بناء الهوية الفردية. ولا يتوقف استعمال هذه المواقع على غايات فردية وشخصية فقط، بل هناك من يوظفها لغايات اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو إيديولوجية.

يبدو أن ظاهرة العنف الرقمي لصيقة بالمجتمعات الحديثة والمعاصرة أيضا، لكن بدرجات متفاوتة، مما يدل على أن تحسين الشرط النسائي أمر ممكن بفضل سياسات عمومية حازمة وناجعة تؤدي إلى تراجع ذلك العنف. وبالتالي، لا بد من إثارة الانتباه إلى أن نسب العنف الرقمي تتأثر بمستوى تطور الدولة القُطرية. فكلما كانت الدولة ديمقراطية ومتطورة معرفيا، كلما قَلّتْ فيها نسبة العنف الرقمي. هذا، بالإضافة إلى أنه للعوامل الداخلية مثل الثقافة المحلية والسن والمستوى الدراسي ومكان الإقامة والمهنة أَثَر فعال في تغير نسبة العنف الرقمي... ونسجل في هذا الإطار، مثلا الميل إلى "تفضيل" نوع من العنف الرقمي على نوع آخر. فإذا كان العنف الرقمي مثلا يتواجد في كل الطبقات الاجتماعية وفي كل الفئات العمرية، فإن تكراريته في الطبقات الشعبية وفي صفوف الشباب أعلى بالنظر إلى أن لغة الضرب واللكم أسلوبا أكثر ارتباطا بتلك الطبقات وبفئة الشباب. مثال آخر يبين أن نسبة العنف الرقمي الجنسي في المدينة تشكل ضعف ما يقع في البادية

7 - جمعية التحدي للمساواة والمواطنة، **العنف الرقمي في المغرب**، 2020، ص 10

من اعتداءات جنسية ضد النساء[8]. ويسير المثال الأخير في نفس الاتجاه، حيث إن ضحايا العنف الرقمي هن بالأساس النساء الأميات. وهذا ما خلصت إليه نتائج هذه الدراسة كما سيأتي.

ب-العنف الرقمي ضد المرأة

أدّى الانتشار السريع والمتزايد للتكنولوجيا الرقمية في الحياة اليومية إلى خلق جدل أكاديمي حول مفهوم Cyberbullying «العنف الرقمي»، والعنف التكنولوجي، والعنف بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمر الرقمي، والعنف الإلكتروني، والمضايقات على الإنترنيت، والتحرش السيبراني، والعنف على الخط، والتخويف السيبراني، والعنف على الإنترنيت، والعنف السيبراني...، تسميات كثيرة، قد يراد بها في كثير من الأحيان نفس الشيء، كما أن بعضها قد يكون قاصراً وضيقا لا يشمل كل أفعال العنف الرقمي، وقد يكون بعضها الآخر أكثر اتساعا وشمولا، لكن تعوزه الدقة والقصور في معالجة بعض أفعال العنف بعينها. أما بالنسبة لهذه الدراسة، فهي تستعمل مصطلح العنف الرقمي، بوصفه مفهوماً سهل الاستخدام وأكثر دلالة على هدف الدراسة.

والمقصود بالعنف الرقمي ضد المرأة ذلك العنف المتصل بالتقنية، وهو جزء من العنف الموجه ضدَّ المرأة في الواقع، ويتضمن مجموعة من الأفعال العنيفة القائمة على النوع الاجتماعي، والتي ترتكب أو تحرض أو تتفاقم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالهاتف ومنصات التواصل الاجتماعي. ويشمل هذا النوع من العنف التتبع الإلكتروني، التحرش، الإلكتروني، الابتزاز الإلكتروني، خطاب الكراهية والتنمر...[9]

ومن الناحية السوسيولوجية، فإن العنف الرقمي ضدّ المرأة يتحدد في كونه ذلك العنف الممارس من طرف الرجل ضد المرأة بسبب نوعها البيولوجي (الأنوثة) والاجتماعي (الجندر الدوني). والنوعان متكاملان، حيث يؤسس كل واحد منهما الآخر قصد شرعنة تَفَوُّق الرجولة وقصد الحفاظ على امتيازاتها وسلطها. وتعني الممارسة الرجولية للعنف ضد النساء دون أدنى شعور بالذنب، بل بوعي سعيد، كون الرجل فاقداً للثقافة النسَوية المساواتية التي تحثه على التخلص من العنف ضد المرأة، وتلك الثقافة تطالبه بالتعبير عن رجولته بطرائق غير عنيفة. مفاد الأمية النّسَوية (analphabétisme féministe) عدم الوعي بضرورة المساواة بين الرجال والنساء في كافة الحقوق والواجبات.[10]

ويُعرِّف تقرير المقررة الخاصة المعنية بـ «مسألة العنف ضد المرأة أسبابه عواقبه» العنف الرقمي، بأنه «أي عمل من أعمال العنف ضد المرأة، والذي تستخدم في ارتكابه أو تساعد

8 - عبد الصمد الديالمي، **العنف الجندري: أمية نَسَوية رجولية بين التطبيع والتمأسس**، 2019/10/15، شوهد في، 2022/11/25، في: https://shorturl.at/eksHS

9 - نهى القاطرجي، **المرأة في منظومة الأمم المتحدة**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2006)، ص21

10 - عبد الصمد الديالمي، مرجع سابق.

عليه، أو تزيد من حدته جزئيا أو كليا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كالهواتف المحمولة والهواتف الذكية، أو الإنترنيت، أو منصات وسائط التواصل الاجتماعي، أو البريد الإلكتروني، والذي يستهدف المرأة لأنها امرأة أو يؤثر في النساء بشكل متناسب»[11]. إن العنف الرقمي، إذن، بنيوي يوجد في مختلف المجتمعات الأبيسية، حيث يشكل أداة نسقية في يد الرجل للتحكم والسيطرة على المرأة.

لذلك، فإننا سنعتمد في هذه الدراسة عبارات ضد النساء، أو ضد المرأة والفتيات، أو المبني على النوع الملازمة لمصطلح العنف، للإشارة إلى طبيعة هذا الأخير التمييزية، الجنسانية كعنف يستهدف النساء أو يؤثر فيهن بشكل غير متناسب. وتجدر الإشارة من جهة ثانية، إلى أن الحديث عن النساء، يقصد به المرأة والأنثى والفتيات سواء ذُكِرْن بالحرف أم لا.

من المؤكد، إذن، أن إعطاء تعريف دقيق للعنف الرقمي، مسألة مرتبطة بمعرفة جيدة للظاهرة، وفهم عميق لآلياتها، الشيء الذي لازال قيد التبلور، نظرا للطبيعة الديناميكية لهذا الشكل من العنف، الذي، كما سبقت الإشارة، لديه قدرة كبيرة على أن يتطور ويطور آلياته باستمرار.

ج-التمثّلات الاجتماعية

يُعد مفهوم التّمثّلات الاجتماعية، مقاربة تحليلية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهو يساعد في فهم دلالات ومعنى حدوث الظاهرة وانتشارها، وبذلك أصبح مقاربة علمية، يستند إليها الباحثون في دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية، وهو ما أكدت عليه دونيز جودلي بقولها: «يشتغل هذا المفهوم عند حافتي السوسيولوجيا والسيكولوجيا»[12]، مما يعني أنه مفهوم وظف في تخصصات معرفية كثيرة، بيد أنه في هذه الدراسة سنركز بشكل حصري على المقاربة السوسيولوجية.

سوسيولوجيًا يُعدّ عالم الاجتماع الفرنسي «إميل دوركهايم» Durkheim Emile أول من استخدم عبارة «التمثلات الاجتماعية» في مقال منشور سنة 1898 بعنوان «التمثلات الفردية والتمثلات الاجتماعية». وضمن هذا المقال أكد دوركهايم على أن التمثلات الاجتماعية أكثر عمقا ودلالة وموضوعية من التمثلات الفردية[13]. ويرتبط هذا التمييز بالسياق العام الذي كانت تمر منه السوسيولوجيا بوصفها علماً يرجع كل شيء إلى

11 - جمعية التحدي للمواطنة والمساواة، «**العنف الرقمي في المغرب**»، 2020، ص 11

12 - Jodelet Denise, ***les représentations sociales,***) Paris, PUF, 1989(, P. 53

13 - يميز دوركهايم التمثلات الجماعية عن التمثلات الفردية؛ الأولى تنتج عن طريق مزج الضّمائر الفردية واندماجها، بينما الثانية، ناتجة عن تفاعل الكثير من خلايا المخ، مؤكدا على دور الوعي الاجتماعي في صيّاغة الوعي الفردي، مبينًا أن الغالبية الكبرى من آرائنا وميولنا ليست من صنعنا، وإنما تأتينا من الواقع الاجتماعي.

الجماعة، بينما يبقى الفرد مجرد عضو في جماعة يتأثر بها أكثر مما تتأثر الجماعة به. وبشكل عام، «يرتبط نشاط عالم الاجتماع في اقتراح تمثلات بما تقوم عليه العلاقات الاجتماعية»[14].

في هذا الإطار، يؤكد دوركهايم أن العنف ظاهرة ثقافية ظهرت مع موجات التطور الاجتماعي، ومع تحول المجتمعات الإنسانية من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات مركبة[15]، بينما يذهب سبنسر Spencer في تصوره للعنف على أنه قائم بين الجماعات بسبب الاختلاف في طرائقها التقليدية وأعرافها. ويعد جورج زميلG. Simile أبرز من تعامل مع ظاهرة العنف-بمستواه الاجتماعي-ويتجلى على شكل تعبيرات عدائية تصدر عن الافراد؛ إذ وجد أن هذه التعبيرات تؤدي وظائف للنظام الاجتماعي.[16] ويعزو أرنولد توينبي ظاهرة العنف في المجتمعات الحديثة الى انعدام الذاتية الفردية وانسحاق الفرد في آلية الحياة الميكانيكية من جهة، وفي آلية الحياة الاجتماعية من جهة أخرى، ويتهم كلاً من الرأسمالية (بتأكيدها القيم التنافسية)، والشيوعية (بتغييبها للفردية وتأكيدها على الجامعة) بأنهما سبَّبا في ظهور العنف بالكثافة التي تشهدها المجتمعات الحالية[17].

غير أن المقاربة الدوركهايمية لمفهوم التمثلات سوف تعرف تجاوزاً من طرف الدراسات الاجتماعية المعاصرة، خاصة تلك التي تعتمد منظوراً تقاطعياً مثل الاتجاه السيكو-سوسيولوجي والاتجاه الأنثروبو-سوسيولوجي، وهي اتجاهات علمية ترى أن التمثلات الفردية هي التي تحدد التمثلات الجماعية، بدليل أن الفرد هو الذي يشكل الظاهرة الاجتماعية.

تبعًا لذلك، تم توظيف المفهوم بشكل أقل عمقا في حقول معرفية مختلفة خاصة «عند مؤرخي الذهنيات وفي التحليل النفسي مع فرويد تحديداً، إلى جانب الدراسات الابستيمولوجية مع جون بياجي»[18]. ومع بداية الستينيات سيعرف هذا المفهوم منعطفاً جديداً سيرقى به إلى مصاف المفاهيم العلمية التي تقوم على أسس دقيقة ومناهج صارمة. وقد كان هذا المنعطف مع الباحث سيرج موسكوفيتشي Serge Moscovici، الذي استخدم لفظ التمثلات الاجتماعية في عنوان أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه سنة 1961 «La representation sociale de la psychanalyses». متجاوزاً الطرح السوسيولوجي الدوركهايمي. يرى موسكوفيتشي «أن التمثلات ليست فقط جمعية (Collectives) تتكون عبر الأجيال وغير قابلة للتغير، بل أيضا اجتماعية (Sociales) قابلة

14 - Jean-Michel Morin, ***la sociologie***, (Ed, Nathan, 2010), P. 140

15 - علي اسعد وطفة، **بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 152

16 - زايتلن أرفنج، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، ترجمة محمد عودة وآخرون، (الكويت: ذات السلاسل، 1989)، ص 180-181

17 - Toynbee Arnold, ***Experience***, (London: Oxford University Press, 1969), PP.325-326

18 - Mannoni Pierre, ***les représentation sociales***, Paris, PUF, 2006, (Que sais-Je ?) P. 45 – 46

للمراجعة والتجديد والرَسْكلة وإعادة البناء من طرف المجموعات التي تكون المجتمع الواحد، مؤكدا أنَّ عصرنا هذا عصر التمثلات الاجتماعية»[19].

يركز موسكوفيتشي في مقاربته لمفهوم التمثلات على الإنسان العادي ومخياله الساذج، حيث يتشكل الحس المشترك «sens commun» من منظوره بوصفه الإطار العام الذي يحكم الحياة الجماعية المشتركة. إن مجال الحس المشترك هو مجال التمثلات الاجتماعية بوصفها طرقاً من التفكير الجماعي المطبق؛ فالتحكم في الوسط ينتج عن المعرفة العامة المتصلة بما هو اجتماعي. ونتيجة ذلك، يبرز الانتماء الاجتماعي ويتشكل.

وانطلاقا مما سبق، يُعرف موسكوفيتشي التمثلات الاجتماعية بكونها «نسقاً من القيم والمقولات والسلوكيات المرتبطة بموضوعات وأبعاد يحدد معالمها الوسط الاجتماعي، مما يؤدي إلى استقرار الأفراد والجماعات»[20]. وتذهب جودلي في المنحى ذاته الذي وضعه موسكوفيتشي حول معنى التمثلات، معتبرة أن التمثلات الاجتماعية نمط من أنماط المعرفة الاجتماعية، وتعني تحديداً معرفة الحس المشترك أو المعرفة السّاذجة، وهي بعكس المعرفة العلمية، تهدف إلى بناء واقع مشترك لمجموعات اجتماعية. أي إنها بناء تفاعلي بين الواقع الاجتماعي والاعداد النفسي[21]. على هذا النحو، يتبين أن التمثلات الاجتماعية مصدرها المجتمع؛ فهي معرفة عامية عفوية، تتم بين مجموعة من الأفراد مما يجعلها اجتماعية، وبذلك، فهي قد تكون خاطئة من الناحية العلمية، لكنها صحيحة من الناحية الاجتماعية.

تبعا لذلك، مهما تكن الانتقادات الموجهة إلى دوركهايم في مقاربته لمفهوم التمثلات الاجتماعية، فإن مقاربته تضع تحدياً إيجابياً أمام مختلف المقاربات التحليلية، بحيث يظل الشرط الاجتماعي محدداً ثابتاً في تشكيل التمثلات لدى الأفراد والجماعات، وهنا تبرز قوة الطرح السوسيولوجي في تحليل مفهوم التمثلات الاجتماعية وتقاطعه مع مفاهيم أخرى، وهو ما بينه السوسيولوجي الفرنسي المعاصر بيير بورديو في تحليلاته لمفهوم الهابيتوس Habitus بوصفه بُنى بَانيّة، ومولدة لتمثلات وممارسات، الأفراد كفاعلين اجتماعيين لهم استقلالية نسبية في الحكم على الأشياء، ووفقا للوضعية التي يوجدون بها؛ ذلك أن تمثلاتهم تجاه الواقع، والظواهر يتحكم فيها من جهة محيطهم الاجتماعي والثقافي، وآرائهم الفكرية والأيديولوجية من جهة أخرى[22].

---

19 - كوثر السويسي، «التمثلات الاجتماعية: مقاربة لدراسة السلوك والمواقف والاتجاهات وفهم آليات الهوية»، **المجلة العربية لعلم النفس**، المجلد 1، العدد 1، 2016، ص 49

20 - Moscovici. S: « *les représentations collectives aux représentations sociales* », in les représentations sociales, direction Jodelet,) Denise. Paris, 1989(, P. 67

21 - Guichard (Jean), *L'École et les représentations d'avenir des adolescents*, Revue française de pédagogie, n. 111, (1995), pp.116-118, Accessed on 28 /07/2023, at: https://shorturl.at/ahFO4

22 - عبد الغني عماد، **سوسيولوجية الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 114

وقد استقر مفهوم الأبيتوس[23] في صيغته ودلالته النهائية، في سوسيولوجية بورديو بكونه هو «المجتمعي» الذي يحل في الجسم عن طريق التعليم والترويض، هو التاريخ الذي يسكن الأشخاص في صورة ذلك النظام القار للمؤهلات والمواقف، هو الحضور الفعال لكل الماضي الذي منه يتولد[24].

يتبين إذن، أن مفهوم التمثلات الاجتماعية، مفهوم يتقاطع فيه «الاجتماعي/الخارجي» بـ«النفسي/الداخلي»، ويبدو من المفيد تجاوز التقليد الكلاسيكي الذي يفصل بين التحليل السوسيولوجي وبين التحليل السيكولوجي والأنثروبولوجي؛ ذلك أن انفتاح المقاربات على بعضها البعض في بناء المفاهيم وتحليل الظواهر أصبح ضرورة علمية يفرضها الطابع المركب للموضوعات والظواهر.

4- الدراسات المقارنة

تكمن أهمية الدراسات المقارنة في كونها تمكننا من فهم الثابت والمتغير في الظاهرة المدروسة من جهة، ثم قياس مدى انتشار الظاهرة في مجال محدد من جهة ثانية. هذا، فضلاً عن الأهمية النظرية والمنهجية التي تمكن الباحث من مقاربة الظاهرة وفق منظور أكثر دقة وتخصصاً. في هذا السياق، تتجسد الدراسات المقارنة لموضوع البحث من خلال:

أ- دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالدول العربية في عام 2020، بعنوان: «**العنف الرقمي ضد المرأة في الفضاء الرقمي، رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية**»[25]، أجريت عبر الأنترنيت في تسعة بلدان عربية لتشخيص ظاهرة العنف الرقمي بكونه أصبح أكثر أشكال العنف ممارسة خلال جائحة كوفيد 19، واعتمدت نهجاً استقصائيًا كميًا شمل عينة مكونة من 1000 مستطلعًا ومستطلعة تتكون من فئتين: 500 رجلٍ و500 امرأة. وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- إن التمثلات الاجتماعية المرتبطة بالثقافة الذكورية تلعب دورًا حاسمًا في الدفع بالأفراد نحو ممارسة العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي؛ إذ يسعى مرتكبو هذا النمط من العنف إلى السيطرة على المرأة والتحكم فيها، ثم اعتبار العنف الرقمي الممارس ضد المرأة أمرًا طبيعيًا استنادًا إلى معايير اجتماعية؛

- الفضاء الرقمي لا يعتبر آمنًا بالنسبة للنساء، ذلك أن 49% عبرن عن عدم شعورهن بالأمان بسبب التعرض للتحرش الجنسي عبر الأنترنيت؛

---

23 - يميز بورديو بين الأبيتوس الفردي والأبيتوس الجماعي، فلا يمكن أن يكون لكل الأعضاء المنتمين إلى الفئة الواحدة، التجربة نفسها أو أن يكونوا عاشوا التجربة وخبروها بالطريقة والترتيب نفسهما، ومع ذلك يمكن للأعضاء المنتمين إلى الفئة الواحدة أن يعيشوا تجارب متماثلة وأن يواجهوا مواقف متشابهة، لأن الخصوصية تتخذ سماتها من المحددات التاريخية والشروط المادية والثقافية.

24 - بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، ط 3، (المغرب: دار توبقال للنشر، 2007)، ص ص 21-22

25 - هيئة الأمم المتحدة للمرأة، **العنف الرقمي ضد المرأة في الفضاء الرقمي**، 2020، شوهد في: 2023/08/15، في: https://:at.shorturl/gswzZ

- يمثل العنف الرقمي تهديدًا لسلامة المرأة البدنية والنفسية، حيث رصدت الدراسة أن هناك علاقة بين العنف في الفضاء الرقمي وانتقاله إلى الفضاء الواقعي في شكل عنف مادي. هذا وقد بينت الدراسة أن 35% من النساء اللاتي تعرضن للعنف الرقمي أصبن بالحزن والاكتئاب، وكذلك فقدان الثقة في الأشخاص من حولهن، وأبلغت 12% من النساء أنه قد راودتهن أفكار انتحارية نتيجة واقعة العنف الرقمي؛

- من أهم أسباب العنف الرقمي نقص الوعي لدى الأفراد، وإلقاء اللوم على الضحية والخوف من الرد الانتقامي. وهي أسباب تردع النساء عن الإبلاغ عن العنف عبر الفضاء الرقمي. كما أن القوانين المتعلقة بجرائم العنف الرقمي لا تولي في الغالب اهتماما كافيًا للعنف ضد النساء والفتيات في الفضاء الرقمي؛

- معاقبة الجناة هي أفضل إجراء اقترحته عينة الدراسة (النساء) للتصدي للعنف الرقمي.

ب- دراسة ألفة يوسف وسندس فربوج التي نشرت سنة 2021، بعنوان «**العنف الرقمي ضد النساء في تونس**»[26]، وهي دراسة سعت إلى استقراء واقع العنف الرقمي على المرأة التونسية، وانطلقت من إشكالية تأثير السياق الثقافي في انتشار العنف الرقمي ضد المرأة، وركّزت على ديناميكية العلاقة بين المعتدي والضحية، قبل الاعتداء وبعده، ومن خلال موقف الشهود من العنف الرقمي. وقد خلصت الباحثتان إلى أن الدراسة:

- أظهرت وجود تأثير واضح للسياق الثقافي والاجتماعي في انتشار العنف الرقمي ضد النساء، ورأت أن هذه النتيجة منطقية نظرًا لكون العنف المسلط على المرأة ينغرس في سياق اجتماعي وثقافي يتأثر به المعتدي وتتأثر به الضحيّة ويتأثر به الشهود؛

- بينت أن أبرز ما يميز ديناميكية العلاقة بين المعتدي والضحية في العنف الرقمي هو التناظر بين وهم القوة (ثقافيًا) لدى المعتدي ووهم الهشاشة (ثقافيا) لدى الضحية، ويتجسم ضربا الوهم هذان قبل الاعتداء وبعده. وهو ما يؤكد أن العنف الرقمي يستند على التمثلات الثقافية لإثبات فرضية أن المرأة ضعيفة إزاء الرجل؛

- كشفت على أن العنف الرقمي يحضر في التمثلات الاجتماعية كعقاب للمرأة التي حاولت أن تخرج عن كونها موضوعًا إلى كونها ذاتًا. فالمرأة ليس من حقها أن تختار الانفصال عن الرجل، وليس من حقها أن تكون حرّة في تقرير مصير حياتها أو أن تتصرف في علاقاتها. ويترجم ذلك في محاولة إقصائها من الفضاء العام الافتراضي والواقعي. إن العنف الرقمي استنادًا إلى التمثل الثقافي التقليدي يريد أن يحصر المرأة في الفضاء الخاص على أساس أن الفضاء العام هو حكر على الرجل فقط.

---

26 - ألفة يوسف وسندس فربوج، **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**، تونس: منشورات الكريديف، 2021، شوهد في: 2023/08/25، في: https://shorturl.at/AEGX3

ج- دراسة «**العنف الرقمي في المغرب**»[27]، وهي الدراسة التي اعتمدت مقاربة قانونية للظاهرة من خلال إبراز مواطن القوة ونقاط الضعف في التشريع المغربي، ثم فهم الصلة بين العنف الرقمي والقانون الجنائي المتعلق بمحاربة العنف الرقمي ضد المرأة. وقد بينت الدراسة أن التحرش والمضايقات تأتي في صدارة أشكال العنف الرقمي ضد المرأة، فمن أصل 215 من النساء اللاتي تعرضت للعنف الرقمي وتم الاستماع إليهن، نجد 214 منهن تعرضن لهذا النوع من أفعال العنف؛ أي بنسبة 100% تقريبًا. والتهديد يأتي في المرتبة الثانية، ويكون في الغالب مرتبطاً بالابتزاز سواء كان ماديًا أو جنسيًا، كما بينت الدراسة كذلك أيضاً ارتباط بين العنف الرقمي والاتجار بالبشر.

- كشفت هذه الدراسة أيضاً أن التمثلات الاجتماعية المرتبطة بالثقافة الذكورية تهيمن على الأسباب المؤدية إلى العنف الرقمي ضد النساء، كما بينت إلى جانب ذلك أن العنف الرقمي يشمل كل النساء من مختلف الفئات العمرية، ويستهدف بشكل أكثر المراهقات والشابات، إذ تبلغ نسبة ضحايا العنف الرقمي من هذه الفئة 75% من مجموع الضحايا. كذلك، خلصت الدراسة إلى أن المستوى التعليمي للمرأة مهما كان متقدمًا لا يقيها من التعرض للعنف الرقمي، بل إن خاصية العنف الرقمي تكمن في استهدافه لنساء متعلمات، من منطلق كون هذه الفئة من النساء هي الأكثر استعمالا لوسائل التكنولوجيا والهواتف الذكية على وجه التحديد.

- لقد أظهرت هذه الدراسة أن العنف الرقمي ضد المرأة لا يشكل تهديدا لسلامة المرأة الجسدية وصحتها النفسية فحسب، بل يهدد تواجد المرأة ومشاركتها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى العمل معهن لزيادة الوعي بهذا الشكل من أشكال العنف وتمكينهن من التصدي له.

تمثل هذه الدراسات نموذجًا علميا ومنهجيا يقتدى به من أجل فهم ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة وتفسير المحددات المتحكمة في حدوثه وانتشاره، حيث بينت جميعها كيف تساهم التمثلات الاجتماعية في إنتاج الظاهرة وإعادة إنتاجها بشكل دائم ومستمر.

ثانيا- تحليل معطيات الدراسة وتفسيرها

1- تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة

شهدت هذه الدراسة تعبئة 100 استمارة بطريقة عشوائية مع ساكنة المجال المدروس؛ وذلك لرصد تمثلاتها للظاهرة المدروسة. وقد شملت الاستمارة أهم المتغيرات المعتمدة في البحث السوسيولوجي، مثل: متغير الجنس، والسن، والمستوى التعليمي، ومجال العيش، وهي متغيرات تلعب دورًا مهمًا في فهم الظاهرة المدروسة وتفسيرها.

27 - جمعية التحدي للمساواة والمواطنة، العنف الرقمي في المغرب، 2020، شوهد في: 2023/08/20، في: https://at.shorturl/BuqmI

الشكل رقم 1: توزيع المشاركات والمشاركين في الدراسة حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي ومجال العيش.

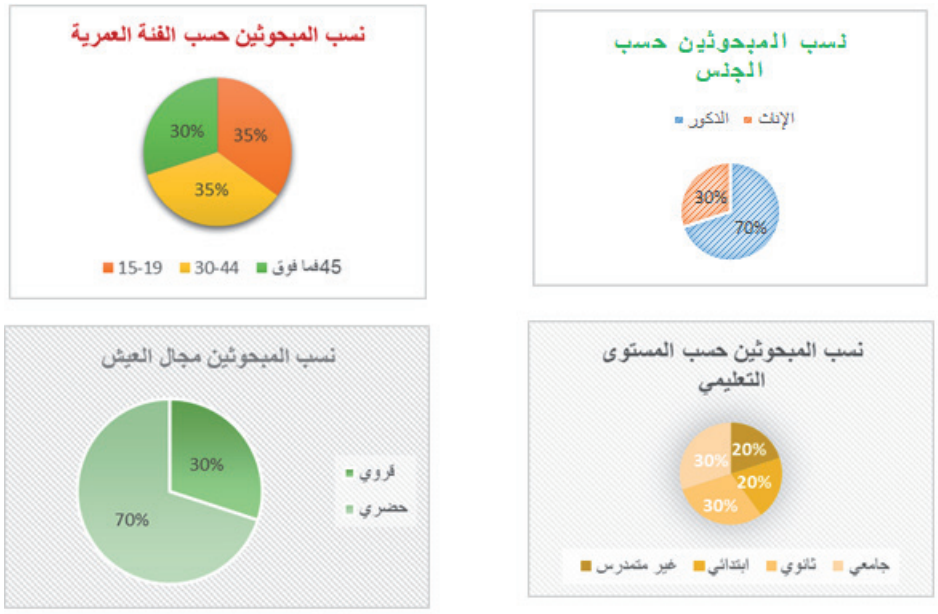

المصدر: بحث ميداني، 2022

لقد أظهرت النتائج كما هو مبين في الشكل رقم (1) أن نسب عينة البحث كانت متقاربة تبعا لمتغير «**السن**»؛ فقد شكلت الفئة التي يتراوح عمرها ما بين 15 و29 سنة 35%، وهي النسبة نفسها التي تمثلها الفئة التي تجاوز عمرها 45 سنة؛ أي 35% أيضاً، بينما نجد الفئة التي يتراوح عمرها ما بين 30 و44 سنة تمثل نسبة 30%، مما يدل على أن عينة البحث تستجيب بشكل متقارب جدًّا من حيث كمية العينة على مستوى السن، وهو مؤشر مهم لتحليل ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة وفهمها.

وفيما يتعلق بمتغير «**الجنس**»، يلاحظ أن عينة البحث شملت 70% من الذكور، مقابل 30% من الإناث. ويمكن تفسير ذلك بكون المرأة/ الأنثى هي موضوع البحث. وعلى أساس ذلك، فالتركيز سوف ينصب على الفاعل الممارس للعنف تجاه المرأة الذي هو الرجل.

يعد متغير «**المستوى التعليمي**» مُؤشراً مهما لفهم الظاهرة المدروسة وتحليلها، وهذا ما توصلنا إليه من خلال عينة البحث؛ إذ يلاحظ من خلال الشكل المبياني رقم (1) أن نسبة 20% من المشاركين/ت في البحث لا تتوفر على أي مستوى تعليمي؛ بمعنى أنهم غير متمدرسين. في حين نجد نسبة 20%، لها مستوى تعليمي لا يتجاوز الابتدائي، وهو مستوى يضعها ضمن فئة ضعيفة المستوى التعليمي، بينما يلاحظ أن نسبة 30 % حاصلة على مستوى تعليمي ثانوي تأهيلي، وهو مستوى تعليمي في عمومه متوسط. وفي مقابل ذلك، نجد

نسبة 30% ذات مستوى تعليمي جامعي. وعلى أساس ذلك، فإن عينة البحث، بالنظر إلى مؤشر المستوى التعليمي، تتضمن مستويات متفاوتة، مما يؤشر على أن البحث يشمل وجهة نظر كل الفئات الاجتماعية.

أما على مستوى متغير «**مجال العيش**»، فإننا نجد نسبة 30% من الفئة التي شملها البحث تعيش في الوسط القروي، بينما تعيش نسبة 70% منها بالعالم الحضري. ويمكن تبرير ذلك بالعودة إلى طبيعة الظاهرة المدروسة؛ لأن العنف الرقمي هو ظاهرة حضرية، نظراً لكون المرأة في العالم القروي لا تمتلك الإمكانيات المعرفية والتقنية للتواجد في العالم الافتراضي حتى تكون موضوع عنف فيه، بينما في العالم الحضري الأمر مختلف كليا عن ذلك، حيث للمرأة الإمكانية المادية لامتلاك هواتف وحواسيب تسمح لها بالتواجد في الفضاء الرقمي. وبذلك، تكون أكثر عرضة للعنف الرقمي.

2- وعي الأفراد بالعنف الرقمي

من أجل الوصول إلى تمثلات الأفراد حول العنف الرقمي ضد المرأة، كان لابد من الوقوف على مدى استيعاب الفئة المشاركة في البحث لهذا النوع المستحدث من العنف، وهو «العنف الرقمي»، حيث طرحنا عليها سؤالا يخص هذا الجانب، كالتالي: **هل سبق لك أن سمعت بالعنف الرقمي؟** وجاء الجواب كما هو ممثل في الجدول التالي:

الشكل رقم (2): مستوى وعي عينة الدراسة للعنف الرقمي

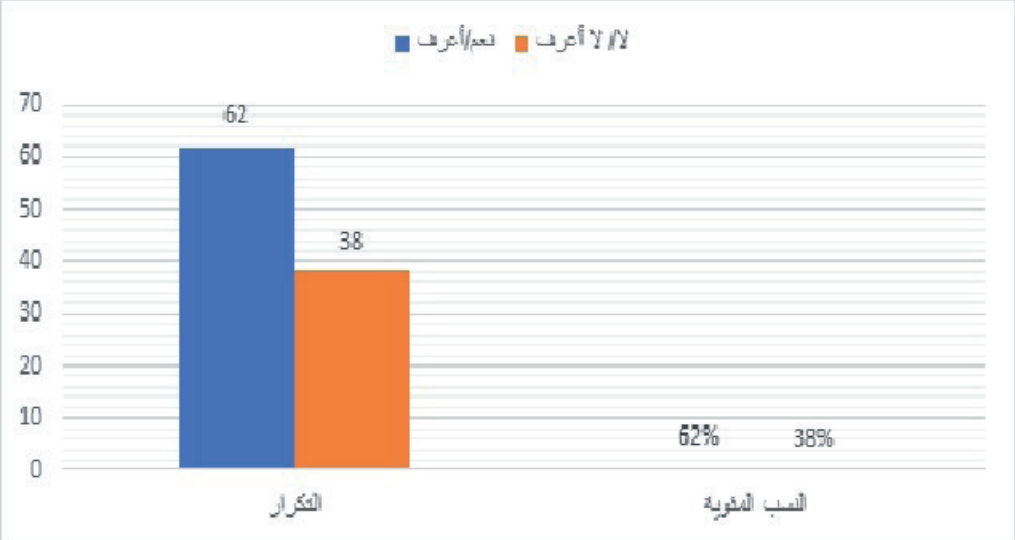

المصدر: بحث ميداني، 2022

تبعاً لمعطيات الشكل رقم (2) يتضح أن نسبة كبيرة من المشاركين/ات في البحث لها وعي واطلاع على مفهوم العنف الرقمي، وهي تمثل نسبة 62%. بينما رصد البحث الميداني أن نسبة 38% لم يسبق لها أن سمعت بمفهوم العنف الرقمي[28]، وليس لها أي اطلاع أو إدراك مسبق به. ولعل السبب في ذلك يعود إلى كون نسبة مهمة من عينة البحث مستواها التعلمي جد ضعيف؛ بمعنى أنها غير متمدرسة. وتشكل هذه الفئة كما أسلفنا، 20% من عينة البحث. كما نجد أيضا فئة أخرى لها مستوى تعليمي جد متدن وضعيف، لم تتجاوز التعليم الابتدائي، وهي فئة بدورها تمثل نسبة 20%، مما يعني أن ما يناهز نصف عينة البحث مستواها يتراوح ما بين ضعيف جدّا وضعيف إلى متوسط. وبذلك يكون المستوى التعلمي محددا رئيسا في فهم وإدراك الفعل أو الظاهرة. هذه الفئة في أغلب الأحيان تتواجد في العالم القروي، وهو ما بيّنه المسح الميداني؛ إذ تشكل نسبة العينة التي تعيش في العالم القروي 30%. كل ذلك يفسر عدم معرفة فئة مهمة من الناس وإدراكها لهذا النوع الجديد من العنف. وبذلك، قد يمارسُه الفاعلون دون وعي منهم، كما قد يتم استبطانه من طرف المرأة أو الفتاة بشكل خفي أو غير مرئي؛ فهناك قدر من الإنكار في التعرف على العنف الذي يمارس على المرء مع عدم الاعتراف به كعنف[29]. وهنا تكمن خطورة العنف، حيث إنه يمارس ويتم تَقَبُّله دون وعي من الفاعلين، وهو ما عبر عنه بيير بورديو بـ«العنف الرمزي»، وهو عنف يستمد مشروعيته من الهيمنة الذكورية، التي تكمن في اللاوعي الجماعي الذي يعمل على تذكير الجسد الذكوري وتأنيث الجسد الأنثوي عن طريق التنشئة الاجتماعية[30]، وهنا يبرز دور التعليم في بناء التمثلات لدى الأفراد.

الشكل رقم (3): توزيع عينة البحث الملمة بالعنف الرقمي حسب متغير الجنس والسن والمستوى التعليمي ثم مجال العيش

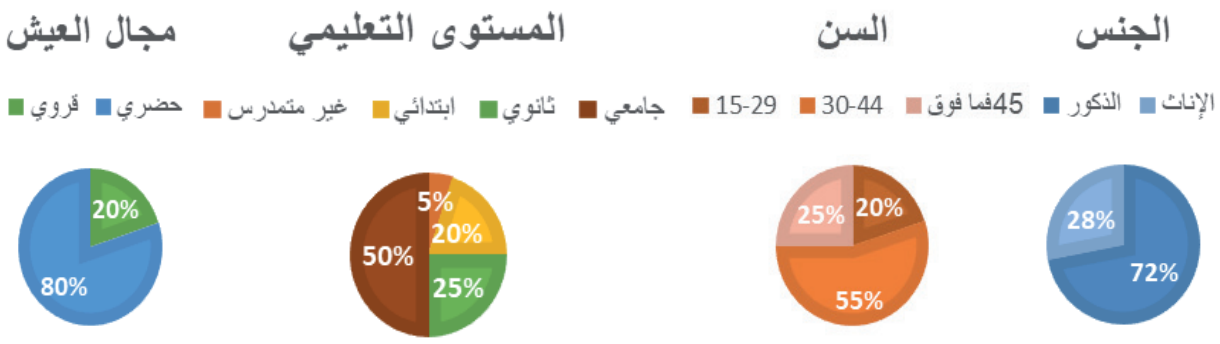

المصدر: بحث ميداني، 2022

28 - ينبغي على الدولة والمجتمع المدني تكثيف الحملات التوعوية والتظاهرات الثقافية كاستراتيجيات ضرورية للوقاية من الظاهرة والحد منها.

29 - Pierre Bourdieu, ***Réponses***, (Seuil, 1992), P.143

30 - بيير بورديو، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص 91-90

بالعودة إلى الفئة الأولى من عينة البحث التي أقرَّت بمعرفتها بمفهوم العنف الرقمي واطلاعها عليه، كما هو مبين في الشكل أعلاه، وهي فئة تمثل 62% من مجموع عينة الدراسة، يتبين لنا أن 72% منها ذكور مقابل 28% منها إناث، وهو مؤشر يعكس مدى اهتمام الذكور بشبكات العالم الرقمي أكثر من الإناث، كما يكشف أيضاً عن كون الذكور هم الأكثر ممارسة للعنف الرقمي بمختلف أشكاله.

أما على مستوى السن، فيلاحظ أن نسبة كبيرة من العينة التي تصل إلى 55% يتراوح عمرها ما بين 30 و44 سنة. وهذا، راجع إلى أن هذه المرحلة العمرية يكون فيها الفرد أكثر حرصا في فعله وتحكما في سلوكه، كما تتميز بوعي عميق للفعل. بينما 25% من العينة يتجاوز عمرها 45 سنة، وهي مرحلة تتميز بتراجع اهتمام الفرد بالعالم الرقمي نسبيا. في حين أن الفئة الثالثة التي يتراوح عمرها ما بين 15 و29 سنة، وهي أكثر استعمالا للعالم الرقمي، وهي تتميز بوعي أقل من سابقتها، ولا تكون مدركة بشكل جيد للفعل والسلوك، مما يجعلها الفئة الأكثر ممارسة للعنف الرقمي بشكل عام، وضد المرأة بشكل خاص.

وبخصوص المستوى التعليمي لهذا الفئة الأخيرة، يتبين لنا أن 50% منها مستواها التعليمي جامعي، وهو ما يفسر معرفتها الجيدة بظاهرة العنف الرقمي، ثم وعيها العميق بخطورته وانعكاساته السلبية على المجتمع بشكل عام، والمرأة بشكل خاص. بينما تشكل نسبة أقل منها نسبتها 25% مستواها يقف عند الثانوي التأهيلي، وهو كذلك مستوى يؤشر على إدراك لا بأس به لظاهرة العنف الرقمي. وبالتالي، فإن هناك علاقة حتمية بين المستوى التعليمي ومعرفة الأفراد بظاهرة العنف الرقمي؛ فكلما كان المستوى التعليمي مرتفعاً إلا ولازمه وعي بالظاهرة ومعرفة بها. في حين كلما كان المستوى التعليمي منخفضاً، إلا ونتج عنه جهل بالظاهرة وبخطورتها.

وفيما يتعلق بمجال العيش لهذه الفئة، يلاحظ أن نسبة 80% منها تعيش في المجال الحضري، بينما نسبة 20% تقطن العالم القروي، وهي نسب توضح بجلاء أن فضاء العالم الرقمي فضاء حضري، وأن هذا الأخير يمنح إمكانية أفضل وأكثر لولوجها؛ ذلك لأنه، يرتبط بتوفر العالم الحضري على شبكة الأنترنيت بشكل أوسع من العالم القروي، وهو ما يسمح بإمكانية استعماله بشكل كبير، وهو الأمر الذي جعل من العنف الرقمي عنفا مدينيا أكثر منه قرويا. وبذلك تكون المرأة في العالم الحضري أكثر تعرضا للعنف الرقمي منها في العالم القروي.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع المغربي لها معرفة ووعي بمفهوم العنف الرقمي، غير أن هذه الفئة من المجتمع يلاحظ أنها ذات مستوى تعليمي، وتعيش أغلبها بالعالم الحضري. وبذلك، يمكن القول إن مفهوم العنف الرقمي باعتباره ظاهرة مستحدثة أصبح يعرف انتشاراً واسعاً بين فئات المجتمع المغربي، شأنه في ذلك شأن باقي المجتمعات الحديثة، بما هي مجتمعات تهيمن عليها المعرفة التكنولوجية أو التقنية، غير أن هذا العنف يأخذ طابعا أنثويا، حيث تكون المرأة أكثر الفئات التي يمارس ضدها.

3- تمثل الأفراد لحق المرأة وحريتها في ولوج مواقع التواصل الاجتماعي

يُعد الحق في اختيار الشخص لأنشطته الخاصة من الحقوق الفردية التي تنص عليها التشريعات الدولية، وهو أحد الحقوق التي يمكن من خلالها قياس درجة تطور شرط المرأة ودرجة تكافؤ العلاقات الاجتماعية داخل أي مجتمع. بل أكثر من ذلك، تقاس اليوم درجة تقدم وحداثة وديمقراطية أي مجتمع بدرجة حرية المرأة فيه. والمجتمع المغربي اليوم جزء من هذا النموذج (التحديثي، الديمقراطي)؛ فقد شهد تطورا كبيرا فيما يخص أوضاع المرأة سواء على المستوى التشريعي من خلال الانتقال من مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة وما رافق ذلك من تغييرات جذرية فيما يخص حقوق المرأة، أو على المستوى التعليمي، حيث أصبحنا أمام ثورة أنثوية في هذا المجال، وكذلك على مستوى التمكين الاقتصادي، غير أن هذا التغيير لم يتم بنفس الدرجة على المستوى السوسيو-ثقافي، حيث لم نشهد تغيراً كبيراً أو سريعاً على مستوى الذهنية؛ فالفرد داخل المجتمع مازال تقليديا ومحافظا بشكل كبير فيما يخص قضية المرأة بشكل عام، ومسألة حريتها الفردية بشكل خاص. وفي هذا السياق، توجهنا بسؤال للمشاركات والمشاركين في هذا البحث من أجل قياس درجة تحديث تمثلات الأفراد لحرية المرأة في ممارسة أنشطتها تبعا لاختيارها الشخصي على مواقع التواصل الاجتماعي. وقد صيغ السؤال على النحو التالي: **هل تتفق مع حق المرأة في ممارسة أنشطتها على مواقع التواصل الاجتماعي؟**

الشكل رقم (4): التمثل العام إزاء حق المرأة في ممارسة أنشطتها بحرية على مواقع التواصل الاجتماعي

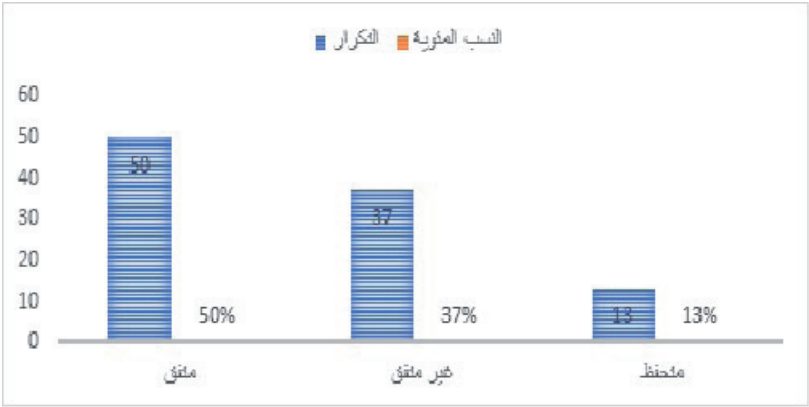

المصدر: بحث ميداني، 2021

يبين المبيان الإحصائي أعلاه تصور الأفراد إزاء حق المرأة في ممارسة أنشطتها الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي وفق حريتها الشخصية، وهو تمثل صادر عن الأفراد بشكل عام دون مراعاة متغير السن أو الجنس أو المستوى التعليمي. وقد أفرزت مواقف العينة المشاركة في البحث عن نسب مختلفة، تمثلت أولاً في كون 50% منها أقرت بأنها مع حق المرأة وحريتها في ممارسة أنشطتها الخاصة وتقاسمها على مواقع التواصل الاجتماعي وفق حريتها مع الغير، وهذا يدل على أن هناك نوعاً من التحول والتغير في البنية الذهنية لأفراد المجتمع المغربي إلى حد ما فيما يتعلق بقضية المرأة وحريتها. في حين أفرزت المعطيات الميدانية عن وجود نسبة 37% بموقف مختلف تمثل في كونها لا تتفق؛ بمعنى أنها ترفض بشدة إعطاء الحق للمرأة في اختيار أنشطتها وتقاسمها بحرية مع الآخرين على

مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يفسر أن الذهنية المغربية ما زال الموروث الثقافي التقليدي يهيمن عليها خصوصاً فيما يتعلق بقضية المرأة وحريتها. كما نجد نسبة 13% من عينة البحث تحفظت في الإجابة عن السؤال. وهذا يفسر التردد الذي يعيشه الفرد في المجتمع تجاه مسألة المرأة، تردد يعيش الفرد بموجبه صراعا بين ما هو كائن، وبين ما ينبغي أن يكون. ولعل ذلك يعود إلى غياب مشروع حداثي واضح بالنسبة للمجتمع.

الشكل رقم (5): توزيع نسبة العينة المؤيدة لحق المرأة وحريتها في ولوج مواقع التواصل الاجتماعي: 50%

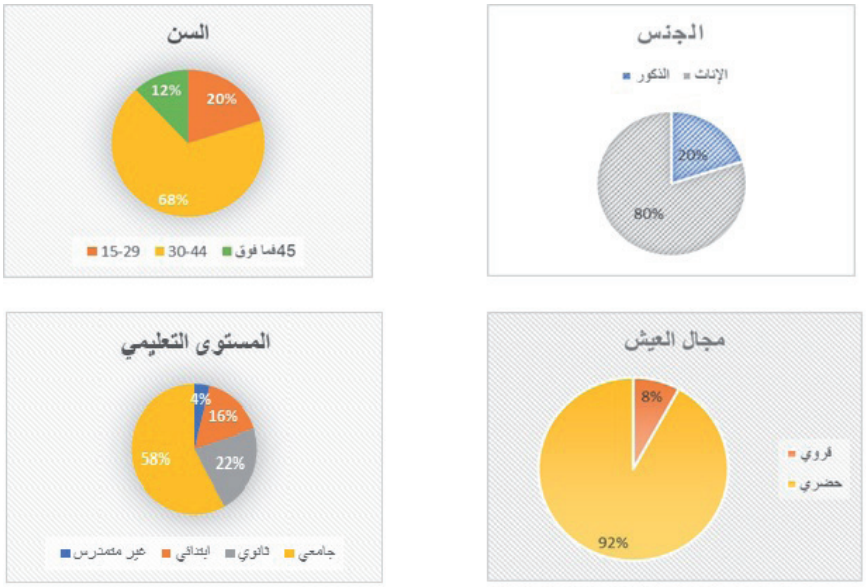

المصدر: بحث ميداني، 2022

تُظهر النتائج أعلاه التغير الحاصل في موقف أو تمثل الأفراد تجاه حق المرأة وحريتها في ممارسة أنشطتها الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي؛ هذا التغير يجد أهميته في كون نسبة 80% من الفئة التي شملها هم رجال، مما يعني أن موقف الرجل من المرأة ومن حريتها بدأ يعرف تغيراً في اتجاه إيجابي، يعترف لها بالحق في اختيار ذاتيتها وأنشطتها، فالرجل المغربي لم يعد كما كان من قبل متشددا في مسألة حرية المرأة، بل أصبح إلى حد ما مدافعاً ومسانداً لحقوقها وخاصة الحق في الحرية. هذا التغير نجد مبرره في كون هذه الفئة لها مستوى تعليمي عالٍ، حيث إن 58% منها لها مستوى تعليمي جامعي. وبذلك، تتضح لنا العلاقة الضرورية بين العلم والمعرفة والوعي بحقوق المرأة. ولعل القضاء على العنف الموجه ضد المرأة، وخاصة العنف الرقمي يقتضي من المجتمع والدولة بكل مؤسساتها تغيير نمط تربيتها وتعليمها، من خلال اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي بوصفه آلية لبناء ذهنية تعترف بحق المرأة، وتعمل على الدفاع عن حقوقها في اتجاه تأسيس مجتمع المساواة والحرية.

ومما يلاحظ أيضا من خلال نسبة العينة التي تتفق مع حق المرأة في ممارسة أنشطتها بكل حرية على مواقع التواصل الاجتماعي، أن هناك متغيراً مهمّاً يجب الإشارة إليه، ويتعلق بمتغير السن. فكلّما كان سن الأفراد متقدماً،

كلما كان لهم رأي جد إيجابي تجاه حق المرأة وحريتها، وهذا ما تُبينه المعطيات الميدانية، حيث نجد نسبة 80% من هذه الفئة يتجاوز عمرها 30 سنة، مما يعني أن العنف الرقمي الموجه ضد المرأة في جُلّه تمارسه فئة شابة، مازالت تبحث عن تكوين شخصيتها وذاتيتها. وهو الأمر الذي يقتضي ضرورة إعادة بناء البرامج التعليمية والتنشئوية على قواعد ومبادئ حقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة خاصة. فالقضاء على العنف يبدأ منذ مرحلة الطفولة؛ أي مرحلة بناء الفرد وتشكيل هويته. ولابد، بالتالي، من العمل على تغيير صورة الرجل من خلال تنشئة الطفل الذكر وتربيته على فك الارتباط بين الرجولة والعنف ضد المرأة. وما يبرر هذا الأمر أيضا هو كون نسبة 92% من هذه الفئة تعيش في المجال الحضري، وهو مجال يعرف انتشار التعليم بشكل أكبر بكثير من العالم القروي؛ وذلك على عكس هذا الأخير الذي يعرف نسبة هدر مدرسي كبيرة تنعكس سلبًا على نسبة الوعي عند أفراده. وهذا ما يفرض علينا ضرورة الاهتمام بالمجال القروي من حيث النظام التعليمي أو ما يتعلق بالجانب التوعوي بقضية المرأة والعنف الموجه ضدها. هذه المسألة التي تقع على عاتق الجمعيات المدنية المهتمة بقضية العنف ضد المرأة والتي ينبغي أن توجه أنشطتها بشكل كبير نحو العالم القروي، وألا تظل حبيسة المجال الحضري.

4- تمثلات الأفراد حول مسؤولية العنف الرقمي ضد المرأة

إن محاولة فَهْم انتشار ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة في المجتمع المغربي، لا يمكن أن تتم إلا من خلال مبدأ السببية؛ أي البحث في الأسباب العينية المباشرة المفسرة لإنتاج وإعادة إنتاجه وتناميه ضد المرأة في نظر الأفراد (خاصة الرجال والفتيان)، ثم فهم مبرراتها. ومن أجل تحقيق ذلك، كان لزامًا علينا الوقوف عند تمثل الأفراد ومواقفهم من مسؤولية العنف الرقمي ضد المرأة؛ وذلك من خلال طرح سؤالين استراتيجيين على عينة البحث، وهما كالآتي: **ما هي الأسباب العينية المباشرة المنتجة والمبررة للعنف الرقمي ضد المرأة في نظرك؟ ثم هل تتحمل المرأة جزءاً من المسؤولية في هذا العنف الممارس ضدها؟**

الشكل رقم (6): تمثل المبحوثين لمسؤولية المرأة في ممارسة العنف الرقمي ضدها

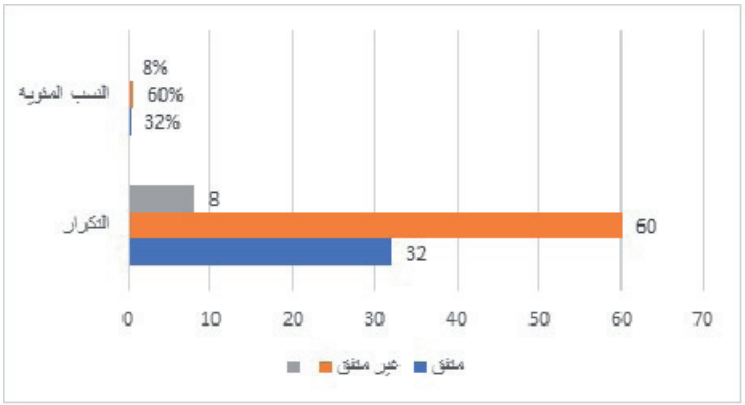

المصدر: بحث ميداني، 2021

تُظهر المعطيات الميدانية أن هناك تغيراً على مستوى مواقف الأفراد وتمثلاتهم فيما يتعلق بمسألة من يتحمل الأسباب المؤدية إلى ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة، حيث يُلاحظ أن هناك نسبة مهمة من العينة عبَّرت عن موقف إيجابي فيما يخص السبب المباشر المؤدي إلى العنف الرقمي ضد المرأة. وتجلى ذلك في كون 60% أقرت بأنها غير متفقة مع الرأي القائل إن المرأة هي من تتحمل مسؤولية العنف الممارس ضدها في العالم الرقمي، وهو موقف يدل أن هناك نوعاً من التحول والتغير فيما يتعلق برؤية الرجل للمرأة؛ موقف يؤكد أن هناك تحديثاً اجتماعياً وثقافياً يلازم التحديث التشريعي والقانوني، والسياسي أيضاً. كما أنه موقف يُبين أيضاً أن هناك تجاوزاً للاتجاه التقليدي المحافظ لصالح الاتجاه الحداثي، كما أنه موقف يعتبر العنف الرقمي سلوكا غير مقبول وغير طبيعي وغير قانوني كذلك. هذا الموقف يتبناه الاتجاه النَّسَوي (féministe) في صفوف الرجال والنساء معا، حيث يرى أن «العنف ضد النساء ليس رجولة»، و«الرجل العنيف حيوان»، و«الرجل الذي يضرب زوجته ليس رجلا، إنه شماتة، «حقار»؛ بالإضافة إلى أن أي إنسان يعتدي على من هو أضعف منه، فلا شرف له من ذلك»، و«العنف ضد المرأة ليس حلا»...[31]

لكن هذا الموقف الإيجابي لا يعني أننا في المجتمع المغربي تمكَّنا من إحداث قطيعة تامة ونهائية مع التصور التقليدي، وهذا ما بينته، بل أكدته أيضا معطيات الدراسة، حيث نجد نسبة 32% اعتبرت أن المرأة هي السبب الرئيس للعنف الممارس ضدها في العالم الرقمي، من خلال تواجدها بشكل مفرط وغير محتشم في هذا العالم. وبذلك، فإنها تستحق أن يمارس ضدها هذا النوع من العنف، هذا الموقف الذي يرى في المرأة هي السبب في إنتاج العنف على وسائل التواصل الاجتماعي له مبرراته الخاصة. فكيف يمكن، إذن، فهم تمثل هذه الفئة وتفسيره سوسيولوجيا؟

الشكل رقم (7): النسب المئوية لتوزيع العينة التي ترى أن المرأة تتحمل مسؤولية العنف الرقمي الممارس ضدها: 32%

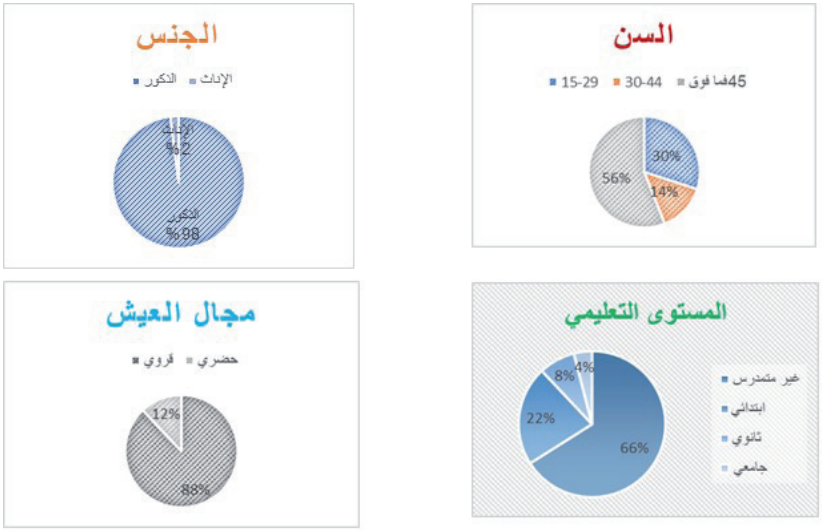

المصدر: بحث ميداني، 2022

31 - عبد الصمد الديالمي، مرجع سابق.

يبدو من خلال خصائص الفئة التي حَمَّلت المسؤولية الكاملة والمباشرة للمرأة في كونها هي المسؤول عن العنف الممارس ضدها في العالم الرقمي، أن مبرراتها تتناسب مع خصوصياتها؛ ذلك أن 98% منها تتشكل من الذكور. وهنا، نجد أن السببية الأبيسية (الذكورية)، تأتي في مقدمة الأسباب، وهي سببية تاريخية، قامت على أساس تراتبي يرى أن الرجل هو السيد والمرأة هي العبد، وعلى العبد أن يطيع السيد. وبذلك، فإن هذا المنظور الذكوري يرى أنه ليس من حق المرأة التواجد في عالم يعتقد أنه ملك له. وإذا ولجت إليه، فهذا يعد زيغا منها وطيشا. ولذلك، فهي في نظره مجرد «عاهرة»، بمعنى أن وجودها في وسائل التواصل الاجتماعي ونشرها أموراً تخص حياتها الشخصية هو دليل على كونها محتاجة للجنس. ومن ثم، فإنه من حق الرجل أن يتحرش بها، أو يغتصبها، لأنها السبب في إغوائه، ومخادعته. على هذا النحو، فالرجل في تمثل هذه الفئة ضحية المرأة لسلطة-فخ، ولكن الواقع هو أن تلك السلطة هي مجرد نتيجة للتمثل الذي يقر بدونية المرأة، وما امتلاكها لسلطة لحظية إلا حيلة من الحيل التي يعتمد عليها الرجل من أجل إعادة بسط سيطرته عليها[32].

هذا التمثل الذكوري، يرى في كون المرأة مادية ويمكن أن تتخلى في سبيل تحقيق مصلحة مادية عن أهم ما لديها؛ أي جسدها، باعتبار أن المرأة/الفتاة اليوم لن تهتم بالرجل الذي لا يمتلك سيارة وبيت، وبالتالي، فهي تلجأ إلى العالم الرقمي للبحث عن الرجل الذي يضمن لها حاجاتها المادية. هذا التمثل يجد مبرره أيضا في مستوى الوعي لدى هذه الفئة، التي تشكل نسبة 66% منها ليس لها مستوى تعليمي؛ أي غير متمدرسة. وهذا مؤشر يَدْعَم بقوة السببية الذكورية. مؤشر أخر مهم يبرر ذلك التمثل الذكوري هو أن 88نسبة % من هذه الفئة تعيش في العالم القروي، الذي يُعد مجالاً ذكورياً بامتياز. وبذلك، فإن السببية الذكورية تجد مبرراتها في تحميل المسؤولية للمرأة في العنف الممارس ضدها عبر وسائل التواصل الاجتماعي في طبيعة خصائها.

تأتي السببية الأخلاقية في المرتبة الثانية، وهي السببية التي تحمل مسؤولية العنف ضد المرأة للمرأة نفسها، وتتمظهر في سلوكيات معينة مثل طريقة اللباس السافر، ونشر الصور المثيرة جنسيًّا، ومغازلة الرجال. في هذا الإطار، صرح شاب (إطار من المضيق) قائلا: «فتاة تقضي الليل كله على وسائل التواصل الاجتماعي، أمر غير معقول، التحرش مقبول... خصوصا إذا كانت تُظهر مفاتنها على وسائل التواصل الاجتماعي... في هذه الحالة، من حق الرجل أن يغتصبها».

وأقدم بعض المبحوثين على تحميل قيم التحرر والمساواة مسؤولية تعنيف النساء: فـ«المساواة في الحقوق تقود المرأة إلى إهمال بيتها وأطفالها، وهو ما يدفع الرجل إلى تعنيفها. إنها سببية قيمية يحولها الرجل إلى سببية أخلاقية، بمعنى أن مطالبة النساء والفتيات بالحرية وبالمساواة تتحول إلى تهمة رجالية/رجولية أخلاقية ضدهن. إن «الانحراف» عن الأدوار النسائية الإنجابية، إذن، يعتبر تمردا وزَيْغاً من طرف (معظم) الرجال، ويستدعي، بالتالي عنفاً تأديبيًا وتطويعيًا وتحكميًا.

32 - إبراهيم برلال، «التمثلات الجندرية وعلاقتها بتعنيف المرأة بالمغرب»، **مجلة جبل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 63، (أبريل 2020)، ص ص 46-47

من الأسباب المفسرة الأخرى التي يذكرها الرجال والفتيان قصد تبرير العنف الرقمي الأسباب الهوياتية. والمقصود بها «الزعم الأبيسي»؛ أي إن المرأة نفسها تبحث عن التعنيف وتتلذذ به، لأنها مازوخية بالطبع. وتدعي الأطروحة نفسها أن المرأة تشعر بالافتخار عند التعنيف، لأن ذلك يدل على أنها محبوبة، وأن رجلها رجل حقيقي كامل الرجولة. وفي هذه النقطة بالذات، يعتقد الفتيان أن إظهار العنف وإظهار القدرة عليه وسيلة لإغراء الفتيات. فالفتاة في نظرهم تعجب بالفتى العنيف، لأن العنف في نظرهم مؤشر على الرجولة والفحولة، وهو طرح متداول بشكل أكبر بين الفتيان عند مقارنتهم بفئة الرجال[33].

5- التصور العام لمواقف الأفراد من معاقبة القانون للعنف الرقمي ضد المرأة

عند طرحنا لسؤال الحلول المقترحة للحد من العنف الرقمي ضد المرأة أو القضاء عليه، تبين أنه من بين أهم الآليات التي ينبغي الرهان عليها هي تمكين الرجال والفتيان وأيضا النساء والفتيات من إدراك مسألة مهمة تتعلق بمعاقبة القانون على العنف الرقمي بشكل عام وتجاه المرأة على نحو خاص، وهذا ما قادنا أيضا نحو بسط سؤال له صلة مباشرة بهذه المسألة تمثل في: **هل تعلم أن العنف الرقمي ضد المرأة بكافة أشكاله يعاقب عليه القانون؟**

الشكل رقم (8): وعي عينة الدراسة بمعاقبة القانون على العنف الرقمي ضد المرأة

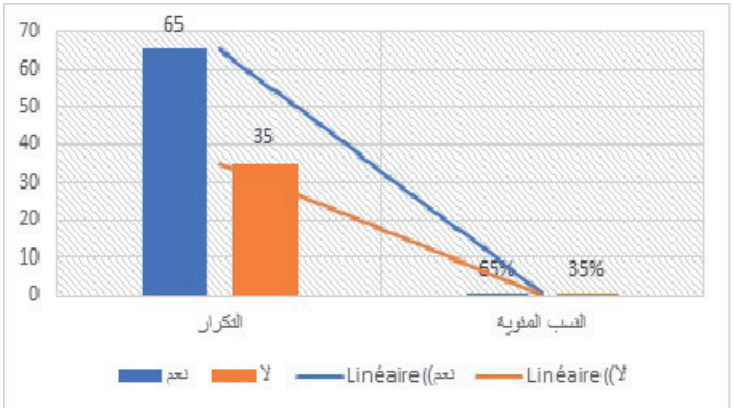

المصدر: بحث ميداني، 2021

أظهرت نتائج الدراسة من خلال المبيان رقم (8) أن نسبة 65% من عينة البحث أقرت أنها تعي وتدرك أن العنف الرقمي ضد المرأة يعاقب عليه القانون، مما يدل على أن العنف الرقمي لم يعد عنفا خفيًّا، وإنما يمكن القول إنه عنف مسكوت عنه، إما من طرف الضحية أو المجتمع المدني أو الدولة. إن المشكلة الحقيقية لا تتعلق بمدى معرفة الأفراد للقانون، بل تكمن في احترامهم له، وهذا يعني أن المقاربة القانونية لم تعد حلا

33 - عبد الصمد الديالمي، مرجع سابق.

كافيا أو آلية وحيدة للقضاء على العنف الرقمي الموجه ضد المرأة، وإنما ينبغي الرهان على مقاربات أخرى كالمقاربة السوسيو-تربوية؛ وذلك بالعمل على خلق وعي بكون العنف الرقمي مهدد لحياة الإنسان عامة والمرأة بشكل خاص. كما يجب الانتقال من معطى المعرفة إلى معطى الوعي. بصيغة أخرى: «أن تعرف لا يعني أنك تعي»، وهو ما يفسر أن الأفراد بالرغم من معرفتهم، بالقانون فإن الفعل يكون ضدهم. يلاحظ بخلاف ذلك أن نسبة 35% أشارت إلى أنها لا تعرف ذلك. هذه الفئة بالرغم من كونها ليست كبيرة جدًّا، لكنها تبقى مهمة، وتكمن خطورتها في كونها تقوم بالفعل دون أن تدرك خطورته سواء على الضحية أو تجاه الذات، مما قد ينتهي الأمر بالجاني في السجن دون أن يعرف سبب ذلك. وهنا ينبغي على الدولة عبر مؤسساتها التربوية أن تدرج مسألة العنف بشتى أشكاله وخاصة العنف الرقمي ضد المرأة في برامجها التعليمية كآلية ضرورية للقضاء على هذه الظاهرة.

الشكل رقم (9): النسب المئوية لتوزيع موقف العينة الملمة بمعاقبة القانون على العنف الرقمي ضد المرأة: 65%

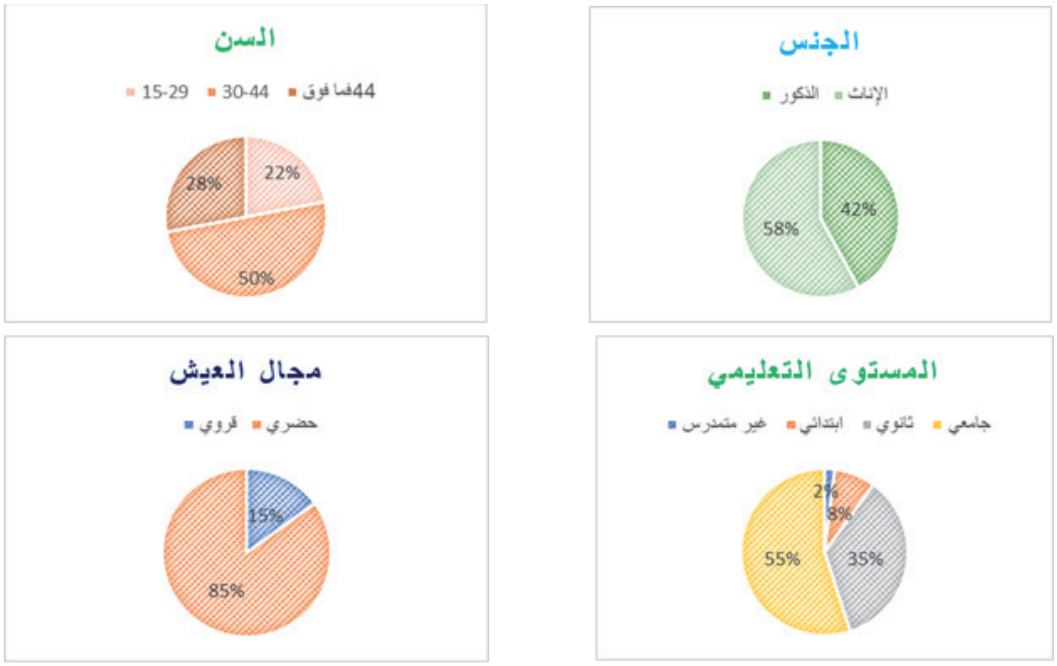

المصدر: بحث ميداني، 2022

يتبين من خلال نتائج البحث أن الفئة التي لها إلمام ومعرفة بكون العنف الرقمي ضد المرأة يعاقب عليه القانون، من حيث الجنس تمثل نسبة الإناث منها 58%، في مقابل 42% منها ذكور، مما يدل على أن المرأة مدركة بشكل أكثر من الرجل لمسألة العنف الرقمي، وهذا أمر بديهي لأنها هي الضحية، بينما الرجل ليس له اهتمام بذلك بنفس درجة المرأة لأنه الفاعل. وما يهمه هو القيام بالفعل؛ أي القيام بتعنيف المرأة على مواقع العالم الافتراضي، لأنه يرى أن ذلك طبيعي، بل ربما أنها تريد ذلك ما دامت هي متواجدة بشكل غير محتشم في

هذا الفضاء. وبذلك، فمتغير الجنس يبين أن المرأة أكثر إدراكا بالجانب القانوني من الرجل فيما يخص ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة. وما يوضح ذلك أن الرجال هم من يتعرضون للعقاب لأنهم في أغلبهم لا يدركون خطورة الظاهرة.

أما على المستوى التعليمي، فإن هذا المؤشر يبين بجلاء أن إلمام الأفراد بالعنف الرقمي ضد المرأة مسألة مرتبطة بدرجة السلم المعرفي والعلمي لهذا الفئة. وهو أمر طبيعي، حيث يلاحظ أن نسبة 55% من هذه الفئة تتوفر على مستوى تعليمي جامعي، و35% ذات مستوى تعليمي ثانوي تأهيلي، الأمر الذي يمكن القول معه إن إدراك الفرد لظاهرة العنف الرقمي قانونيا مسألة رهينة بتمكين الفرد معرفيا وعلميا، وهو ما أثبتته معطيات البحث الميدانية، إلى حد يمكن القول إن هناك علاقة منطقية وحتمية بين تمكين الفرد معرفيا وعلميا وإلمامه بالجانب القانوني وانعكاساته على الفرد الممارس للعنف الرقمي. بينت المعطيات الميدانية للدراسة كذلك أن نسبة 85% من هذه الفئة تعيش في العالم الحضري، بينما 15% تعيش بالعالم القروي، وهذا يدل على أن الفروق التعليمية والمجالية تلعب دورا كبيرا في إلمام الأفراد بالجانب القانوني المتعلق بالعنف الرقمي ضد المرأة، وهو أمر يثبت من جهة فرضية أن التمكين المعرفي والعلمي للفرد بالعالم الحضري يفوق بكثير الفرد الموجود بالعالم القروي، كما يثبت من جهة أخرى فرضية كون العنف الرقمي عنفاً حضرياً أكثر منه قروياً.

خلاصة

تخلص هذه الدراسة، التي استخدمت المقاربة الكمية، إلى أن تزايد العنف الرقمي ضد المرأة، يرتبط بشكل قوي بالمحددات السوسيو-ثقافية. وبناء عليه، استطعنا الوصول إلى مجموعة من النتائج:

- توجد علاقة مركبة بين التمثلات الاجتماعية وتنامي ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة؛ ذلك أن المحدد السوسيو-ثقافي له انعكاسات مباشرة على ممارسة العنف الرقمي ضد المرأة وانتشاره.

- العنف الرقمي ضد المرأة هو عنف رمزي أكثر منه مادي، إذ يهدف إلى ترهيب المرأة نفسيًا من أجل الخضوع لرغبات الرجل وطلباته.

- تفيد الدراسة أن هناك علاقة بين ممارسة العنف الرقمي الموجه ضد المرأة والمستوى التعليمي في المغرب؛ ذلك أن نسب هذا العنف تتراجع مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة والرجل معاً. فالمفعول الوقائي للتعليم يبدو واضحاً، إذ يلاحظ أن نسب ممارسة العنف الرقمي ضد المرأة الأمية أو ذات المستوى التعليمي الابتدائي والاعدادي أعلى بكثير مما هي عليه بالنسبة إلى المرأة ذات مستوى التعليم العالي. وهذا يعني أن التعليم يُمكن المرأة من حسن اختيار الشريك والتواصل معه، حيث تكون طرائق التفاعل أكثر حذرا ورُقيًا. هكذا، فإن ممارسة العنف الرقمي ترتفع كلما تدنّى المستوى التعليمي للمرأة، مقابل ذلك تنخفض كلما كان المستوى التعليمي للمرأة عالٍ. هذه النتيجة تؤكد دور التعليم في رفع مستوى وعي الأفراد وتغيير تمثلاتهم الاجتماعية، وبذلك، فإن اللجوء إلى ممارسة العنف هو قضية «ثقافة» و«تعليم»، بمعنى لا نولد عنيفين وإنما نصير كذلك.

- أفرزت الدراسة أن نسبة 80% من المعنفات رقميا يُقِمْن في الوسط الحضري، بينما 20% في الوسط القروي، وهو ما يكشف مفارقة العالم الحضري؛ فالمدينة بقدر ما تُعلي من قيم الفردانية والتحرر والاستقلالية، فهي في الوقت نفسه تُدخل الفرد في دائرة الانتظارات، الأمر الذي يولد التوتر والإحباط ثم العنف، حيث إن تحرير القيم والجسد في مجتمع استهلاكي وهيمنة المادة والصورة في بيئة ثقافية مازالت ذكورية في مجملها، وترى في المرأة موضوع لذة ومتعة، من شأنه أن يجعل هذه المرأة عرضة للعنف بشتى أنواعه وبدرجة أكثر العنف الرقمي.

-أظهرت الدراسة أن هناك تغيرا في تمثلات الرجل تجاه المرأة فيما يتعلق بحقوقها، ومن أهمها الحق في الحرية، حيث أفرزت الدراسة أن نسبة الفئة المؤيدة لحرية المرأة في التواجد بالفضاء الرقمي وممارسة أنشطتها مثلها مثل الرجل.

المراجع المعتمدة:

*- العربية

أرفنج، زايتلن. **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. ترجمة محمد عودة وآخرون. الكويت: ذات السلاسل، 1989

برلال، إبراهيم. «التمثلات الجندرية وعلاقتها بتعنيف المرأة بالمغرب»، **مجلة جبل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 63، (أبريل 2020).

بورديو، بيير. **الرمز والسلطة**. ترجمة عبد السلام بنعبد العالي. ط 3. المغرب: دار توبقال للنشر، 2007.

ـــــــــــــــــــــ. **الهيمنة الذكورية**. ترجمة سلمان قعفراني. المنظمة العربية للترجمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009

جمعية التحدي للمساواة والمواطنة. العنف الرقمي في المغرب. 2020، شوهد في: 2023/08/20، في: https://:shorturl.at/imquB

الديالمي، عبد الصمد. **العنف الجندري: أمية نَسَوية رجولية بين التطبيع والتمأسس**. 2019/10/15، شوهد في، 2022/11/25، في: https://:shorturl.at/eksHS

ربيعو علي، تركي. **العنف والمقدس والجنس في الميثولوجيا الإسلامية**. ط 2. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1995

عامر، طارق عبد الرؤوف والمصري، إيهاب عيسى. **العنف ضد المرأة: مفهومه، أسبابه، أشكاله**. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط 1، 2014

عماد، عبد الغني. **سوسيولوجية الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017

القاطرجي، نهى. **المرأة في منظومة الأمم المتحدة**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2006.

كوثر، السويسي. «التمثلات الاجتماعية: مقاربة لدراسة السلوك والمواقف والاتجاهات وفهم آليات الهوية»، **المجلة العربية لعلم النفس**. المجلد 1، العدد 1، (2016).

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. **العنف الرقمي ضد المرأة في الفضاء الرقمي**. 2020، شوهد في: 2023/08/15، في: https://:gswzZ/at.shorturl

وطفة، علي اسعد. **بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999

يوسف، ألفة وفربوج، سندس. **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**. تونس: منشورات الكريديف، 2021، شوهد في: 2023/08/25، في: https://:shorturl.at/AEGX3

*- الأجنبية

Arnold, Toynbee. *Expérience*. London: Oxford University Press, 1969

Bourdieu, Pierre. *Réponses*. Seuil, 1992

Butler, Judith. *Défaire le genre*. traduit par Maxime Cervuelle. Paris: Ed. Amsterdam, « Le corps implique mortalité. Vulnérabilité et puissance d'agir: la peau et la chair nous exposent autant au regard de l'autre qu'au contact et à la violence », 2016

Coulon, Alain. *L'Ecole de Chicago*. Paris: PUF, 2002

Denise, Jodelet. *Les représentations sociales.* Paris: PUF, 1989

Jean, Guichard. « *L'École et les représentations d'avenir des adolescents*. » Revue française de pédagogie. n. 111, (1995). Accessed on 28 /07/2023, at: https://shorturl.at/ahFO4

Mannoni, Pierre. *Les représentations sociales*. Paris: PUF, 2006, (Que sais-Je ?).

Morin, Jean-Michel. *La sociologie*. Ed, Nathan, 2010

Serge, Moscovici. « *Des représentations collectives aux représentations sociales*.» in les représentations sociales, direction Jodelet, Denise. Paris: 1989.

United Nations organization to Combat violence organist women, Accessed on 20 /112022/, at https://shorturl.at/txUV8

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com